# التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي

**د. نعيمة يحياوي** **د. فضيلة عاقلي**
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة الحاج لخضر باتنة–
fadila_agli@yahoo.com yahiaoui966@gmail.com

**مقدمة:**

تعد البيئة الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين عناصر ثلاثة (الاقتصاد، المجتمع، والبيئة) للارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا، أي تحقيق النمو الاقتصادي وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة. والعلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة علاقة وثيقة. وفي هذا الصدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

وكان الإسلام سباقا في التعرض لهذه المواضيع (حماية البيئة، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية)، لكن بالرغم من ذلك، لم تأخذ حظها الوافر من التأصيل والدراسة من المنظور الإسلامي وهي تحتاج إلى إثراء وبحث، وهذا ما هو منتظر من الفقهاء والاقتصاديين المسلمين الذين يدركون أن نصوص الشريعة الإسلامية لا تخل من القيم الاجتماعية المثالية لأن الشريعة الخالدة متوافقة مع متطلبات الحياة الإنسانية في جميع مراحلها وتطوراتها، وهي متوافقة حتما مع حاجيات الحياة الإنسانية في هذا العصر، مصداقا لقول الله عز وجل (وكل شيء فصلناه تفصيلاً)( سورة الإسراء: 12).

يأتي هذا البحث في محاولة للإشارة وللفت نظر المعنيين من فقهاء واقتصاديين مسلمين إلى ضرورة التأصيل الشرعي لهذه المفاهيم الثلاثة، واستنباط كل الأحكام الشرعية المتعلقة بها والواردة في النصوص الشرعية والتأكيد على أن الإسلام كان أسبق من أي نظرية وضعية في هذا المجال، إذ يجب أن يكون الوازع الديني للمسلم هو الدافع الحقيقي له من جراء حمايته للبيئة وتبنيه لبرامج التنمية المستدامة وترسيخه لمبادئ المسؤولية الاجتماعية.

**مشكلة البحث:**

ما يزال موضوع البيئة، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور إسلامي لم ينل حظه الكافي من التأصيل الشرعي و التأصيل العلمي، بالرغم من رسوخ مفاهيمه في تعاليم الشريعة الإسلامية، يأتي هذا البحث كمساهمة لتلافي هذا النقص العلمي و لتبيان الأصالة الإسلامية لهذا المفهوم، و ذلك من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي رؤية الفكر الوضعي للبيئة والتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات؟
- ما هي رؤية الفكر الإسلامي للبيئة والتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات؟
- كيف يمكن حماية البيئة من زاوية التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية بين التشريع الوضعي والإسلامي؟

**أهداف البحث:**

يمثل البحث محاولة لدراسة موضوع من الموضوعات التي لها صلة مباشرة بالاقتصاد العالمي وعلوم البيئة، والتشريعات المختلفة بما فيها التشريع الإسلامي، وهو موضوع التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية باعتبارهما الوسيلة المثلى لتحقيق التقدم الحضاري المنشود بشتى صوره، مع المحافظة في الوقت نفسه على الموارد والثروات الطبيعية من الاستنـــزاف والتلوث، بحيث يظل كوكب الأرض قادرا على الوفاء بمعطيات التنمية وضمان ديمومتها للأجيال القادمة. كما تمثل كل من التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في الوقت نفسه إحدى القيم الحضارية المرتبطة بأخلاقيات التعامل مع البيئة، والتعامل الرشيد مع عناصرها ونظمها ومواردها.

كما يهدف إلى عرض قضايا البيئة والتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من منظور علمي وإسلامي، استناداً إلى ما ورد آيات القرآن الكريم وفي السنة النبوية من أحاديث شريفة ذات صلة بهذه القضية، وما ورد في المراجع العلمية الحديثة المتعلقة بهذه القضية.

**منهج البحث:**

يقوم البحث على المنهج العلمي الاستقرائي الاستنباطي المقارن، فقد عنينا فيه ببيان مفهوم البيئة والتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية في العلم الحديث، وقارنا بين ذلك المفهوم والمفهوم الإسلامي الذي تم استنباطه من خلال استقراء آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة المرتبطة بعناصر البيئة والتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية. وقمنا بتأصيل المفاهيم الواردة في البحث تأصيلاً علمياً استناداً إلى ما ورد في المعاجم اللغوية. كما قمنا بعزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من السور الكريمة، وتخريج الأحاديث الواردة في البحث من غير الصحيحين.

**تقسيم البحث:**

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة محاور وخاتمة على النحو التالي:

المحور الأول: التنمية المستدامة بين المفهوم العلمي والمنظور الإسلامي

المحور الثاني: دلائل البيئة في العلم والقرآن

المحور الثالث: ثالثا: المسؤولية الاجتماعية في الفكر الوضعي والإسلامي

المحور الرابع: حماية البيئة من زاوية التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية بين التشريع الوضعي والإسلامي

**أولا: التنمية المستدامة بين المفهوم العلمي والمنظور الإسلامي**

**1. المفهوم العلمي للتنمية المستدامة:**

يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظتين هما: التنمية، والمستدامة.

التنمية في اللغة مصدر من الفعل (نمّى)، يقال: أنميت الشيء ونمّيته: جعلته ناميا[1]. ويقصد بالتنمية الازدهار، والتكاثر، والزيادة، والرفاهية، التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مُرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة. وإذا كان هذا السياق حركياً، فهو كذلك كمي وكيفي، حيث يعتبر مبدئيا سد الحاجات المادية بمثابة معبر إلى تحقيق الرفاهية على المستوى المعنوي. فالهدف الأخير من التنمية هو تفتح الشخص الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع، مما يوحي بتغيير إيجابي وبتطور وتقدم.

أما كلمة (المستدامة) فمأخوذة من استدامة الشيء، أي: طلب دوامه[2] واستمراريته.

ومن الناحية الاصطلاحية يراد بالتنمية زيادة الموارد والقدرات والإنتاجية. وهذا المصطلح برغم حداثته يستعمل للدلالة على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية، مثل: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، الخ. وفي الاصطلاح يُراد بالتنمية الاقتصادية: الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، لغرض تحقيق زيادات مستمرة في الدخل تفوق معدلات النمو السكاني. أما التنمية الاجتماعية فالمراد منها الوصول إلى سد الحاجيات الأساس للجماعات البشرية والسعي إلى الرفع من جودتها باستمرار، كما تسعى إلى رفاهية الأشخاص وتحسين جودة حياتهم من خلال سكن لائق وتغذية كافية وملائمة، وتوفير الخدمات في مجالات الطاقة والماء والصحة والتربية والشغل، الخ.

وتعني التنمية البشرية: تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم، سواء فيما يتصل بموارد الكسب، أو بالأمن الشخصي، أو بالوضع السياسي. ويلاحظ أن ثمة تداخلا بين كل هذه الأنماط التنموية، إذ يرتبط كل نمط منها مع سائر الأنماط الأخرى ارتباطاً وثيقاً من حيث التأثير المتبادل بينهما.

والتنمية الثقافية تعني تحسين المستوى الفكري للجماعات البشرية من خلال تعميم التعليم ومحاربة الأمية والنهوض بالفنون ووسائل الإعلام والتواصل.

ولذلك وجدنا من يدمج كل هذه الأنماط المختلفة من التنمية تحت مسمى واحد هو التنمية المتكاملة.

ولما كانت التنمية المتكاملة تقتصر دلالاتها الاصطلاحية على العمليات التي تجرى في الوقت الحاضر فقط لتلبية احتياجات أفراد المجتمع الموجودين حاليا، دون مراعاة لاحتياجات الأجيال القادمة، فقد قام كاتبو تقرير لجنة (برونتلاند) المعنون: (مستقبلنا المشترك) في عام 1987 بوضع مصطلح (التنمية المستدامة) للدلالة على التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. وعلى هذا فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها: "الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث، ويصون الموارد الطبيعية ويطوِّرها، بدلاً من استنـــزافها ومحاولة السيطرة عليها. وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي"[3]، أي إنها تتطلب تضامناً بين الجيل الحالي والجيل المستقبلي، وتضمن حقوق الأجيال المقبلة في الموارد البيئية. وتتمثل أهداف التنمية المستدامة في تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم، وتوفير أسباب الرفاهية والصحة والاستقرار لكل فرد.

## 2. مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام:

على الرغم من حداثة مصطلح (التنمية المستدامة) فإن مفهومه ليس بجديد على الإسلام والمسلمين. فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتضع الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة من أجل ضمان استمرارها صالحة للحياة إلى أن يأتي أمر الله. ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولا، بل إنه أكثر إلزاما من المفهوم المناظر الذي تم تبنيه في أجندة القرن الحادي والعشرين المنبثقة عن قمة (ريو). فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمرارها. وفي الوقت نفسه فإن النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة تعنى بالنواحي المادية، جنبا إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية، فلا تقتصر التنمية المستدامة على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها، وإنما تمتد إلى الحياة الآخرة، بشكل يضمن تحقيق التوافق بين الحياتين، ويجعل صلاحية الأولى جسر عبور إلى النعيم في الحياة الأخروية التي هي الحيوان، أي الحياة الحقيقية المستمرة بلا انقطاع وبلا منغصات.

وهكذا، فإن مهمة التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبلا، سواء أكانت مادية أو روحية، بما في ذلك حق الإنسان في كل عصر ومصر في أن يكون له نصيب من التنمية الخُلقية والثقافية والاجتماعية. وهذا بُعد مهم تختلف فيه التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي عن التنمية المستدامة في النظم والأفكار الأخرى، لأنه يعتمد على مبدأ التوازن والاعتدال في تحقيق متطلبات الجنس البشري بشكل يتفق مع طبيعة الخلقة الإلهية لهذا الكائن. والتنمية المستدامة في المنظور الإسلامي لا تجعل الإنسان ندا للطبيعة ولا متسلطا عليها، بل تجعله أمينا عليها محسنا لها، رفيقا بها وبعناصرها، يأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعولهم، بدون إسراف، وبلا إفراط ولا تفريط وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى( *وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ*)[سورة الأعراف: آية31] كما أنها تُعَدّ لونا من ألوان شكر المنعِم على ما أنعم به على خَلقه، انطلاقا من كون العمل في الأرض نمطا من أنماط الشكر لله، كما قال تعالى: (*يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاء مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ* ) [سورة سبأ: آية 13].

والتنمية المستدامة من هذا المنظور توجب على الأغنياء مساعدة الفقراء، فالمال مال الله، وهم مستخلفون فيه، قال تعالى: ((*وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لا يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ* ) [سورة النور: آية 33]، وقال: (*مِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ*) [سورة الحديد: آية 7]. ، ولأن الأغنياء إن لم يفعلوا قد يضطرون الفقراء إلى الضغط على الموارد الطبيعية واستنـــزافها من أجل الحصول على قوتهم وقوت أولادهم. وما تقوم به الدول الفقيرة من قطع جائر لغاباتها، وإقامة للصناعات الملوثة للبيئة على أراضيها يُعَدّ مثالا لما يمكن أن يفعله الفقر من دمار بيئي.

ومنه يبقى تحقيق أغراض التنمية رهين البيئة وما توفره من موارد، حيث لا مجال للأولى بدون الثانية. وهذا يعني أن العلاقة بينهما وطيدة واستمرار توازنها يستدعي العقلانية وبعد النظر في الممارسات والتصرفات والسلوكات.

**ثانيا: دلائل البيئة في العلم والقرآن**

**1. البيئة من وجهة نظر الإنسان:**

تدل كلمة البيئة في معاجم اللغة العربية على النـــزول والحلول في المكان، ثم أطلقت الكلمة مجازاً على المكان الذي يتخذه الإنسان مستقراً لنـــزوله وحلوله، أي على المنـــزل، والموطن والموضع الذي يرجع إليه الإنسان فيتخذ فيه منـــزله وعيشه[4].

البيئة قبل مؤتمري ستوكهولم* وتبيليسي† تعرف كمجموعة تتألف من مكونات مادية غير حية، ومكونات حية والعلاقات التي تربط بين هذه المكونات، ثم عرف نفس المفهوم تطوراً واضحاً نتيجة للتغييرات الضخمة التي أدخلها الإنسان على التوازنات البيئية. وبعبارة أخرى إن البيئة لا يمكن أن ينظر إليها في معزل عن الضغوط التي تمارس عليها من طرف الإنسان وقد أوجز مؤتمر البيئة البشرية في ستوكهولم وتيبليسي التعريف التالي للبيئة "هي مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى والتي يستمدون منها زادهم، ويؤدون فيها نشاطهم"[5]. كما لا يمكن أن تعرف من مجرد ما يجنيه هذا الأخير من فوائد من الموارد الطبيعية، إن هذه النظرة أقل ما يقال عنها أنها أنانية تضع الإنسان في موقع السيد المسيطر والبيئة في موقع المستعبَد.

بالفعل إن مفهوم البيئة لا معنى له إذا بتر منه واحد من أهم أبعاده الأساس ألا وهو البعد البشري المتمثل في المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والأخلاقية والدينية والجمالية، الخ.

إن الإنسان بحكم ذكائه وتطلعه المستمر إلى مستويات عيش من حسن إلى أحسن وخصوصاً على الصعيد المادي، كان استغلاله وتغييره للعديد من مظاهر البيئة مجردين من كل نظر يمكنه من التنبؤ بكل ما يخبئه له المستقبل.

ونتيجة لذلك يجب أن يدرك مفهوم البيئة كمفهوم يتسم بالشمولية وككلٍّ غير قابل للتجزئة، حيث يتفاعل كل بعد بيولوجياً كان، أو مادياً أو بشرياً مع الأبعاد الأخرى ويلعب دوراً حيوياً في توازن هذا الكل وخصوصاً في إدراك المشكلات البيئية. وعندما نتحدث عن البعد البشري، فإن الأمر يتعلق بالممارسات والأنشطة التي يقوم بها الإنسان داخل البيئة لأغراض تنموية. ولهذا، فنوعية هذه الممارسات والأنشطة ومدى ملاءمتها مع البيئة أمران أساسان يؤديان إما إلى تخريب هذه الأخيرة وإما إلى حمايتها وصيانة مواردها. وبعبارة أخرى، إن سلامة البيئة واستمرار توازناتها رهينان بالتوفيق بين هذه الأخيرة والتنمية.

وعلى هذا يمكننا القول بأن البيئة في إطارها العام هي "كل ما هو خارج جسم الإنسان" ويؤثر فيه، ويتأثر بالأنشطة التي يمارسها الإنسان نفسه، أي الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنهُ كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جمادية وكائنات تنبض بالحياة . كما عرفت " بالوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها"[6] بكل ما يضمنهُ هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات سواء كانت من خلق الله سبحانه وتعالى كالصخور وما تحتوي من معادن ومصادر وقود والتربة والتضاريس وموارد المياه وعناصر المناخ من حرارة وضغط ورياح وإمطار إضافة إلى النبات الطبيعي والحيوانات البرية ، أو معطيات من صنع الإنسان من ممرات وطرق ووسائل نقل واتصال ومزارع ومصانع وسدود وغيرها[7].

* مؤتمر تم تنظيمه من طرف الأمم المتحدة بستوكهولم بالسويد من 5 إلى 16 يونيو 1972 حول "البيئة البشرية". وكان أول منبر عالمي يتم التطرق فيه للبعد البشري كمكون أساس لمفهوم البيئة.

† مؤتمر تم عقده بمدينة تبيليسي (جورجيا، الاتحاد السوفياتي سابقاً) من طرف منظمة اليونيسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من 14 إلى 26 أكتوبر 1977 حول التربية البيئية. وهو أول منبر عالمي يعطى فيه لمفهوم البيئة مضمون شمولي يأخذ بعين الاعتبار البعد البشري.

وبالتالي ووفقا لهذا المفهوم فإن هناك بيئة طبيعية وهي العناصر الحية وغير الحية وليس للإنسان علاقة بوجودها وبيئة مشيدة شيدها الإنسان من خلال تفاعله مع بيئة الطبيعة وتتحدد طبيعة البيئة حسب طبيعة العلاقة بين الإنسان وبيئته وتعتمد أساسا على قدرات الإنسان في بناء مثل هذه البيئات وهي بالتالي ( الطريقة التي نظمت بها المجتمعات حياتها والتي عجزت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية)[8].

## 2. دلائل البيئة في القرآن:

بما أن القرآن الكريم هو كتاب متكامل في جوانبه الروحية والمادية فقد أشار إلى البيئة سواء أكانت البيئة التي عاش فيها العرب أو البيئات الأخرى أو التي ستؤول إليها مستقبلاً وما سيحصل فيها . وقد أشار الله إلى ذلك بقوله : (*لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى*)(سورة طه: آية 6) . فما بين السموات والأرض يستدل على البيئة الطبيعية التي تشمل الشمس والحرارة والرياح والرطوبة والسحاب والإمطار، إما قوله ( تحت الثرى) يقصد بها المكونات الموجودة في باطن الأرض سواء أكانت مكونات جيولوجية أو خامات معدنية أو ثروات طبيعية يمكن استخراجها واستثمارها اقتصادياً أو مياه جوفية يمكن استخراجها لإغراض الزراعة والاستيطان[9].

وقد حصرت الآية السابقة مكونات وعناصر البيئة بدقة وشمولية كاملة ، ثم جاءت العديد من الآيات القرآنية لتوضح وتشير بالتفصيل إلى مصادر الثروات الطبيعية وتنوعها والعوامل المؤثرة فيها . ففيما يخص الموارد المائية قال تعالى : (*وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ*) (الأنبياء: 30) . وتتمثل هذه الثروة المائية في المسطحات المائية كالمحيطات والبحار والمسطحات المائية العذبة كالأنهار والبحيرات كما يمكن إلحاق مياه الإمطار والمياه الجوفية كمصدر من مصادر المياه العذبة. إما عن أهمية الموارد المائية فقد جاء ذكرها في القرآن الكريم بقوله:( *هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ***يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالأَعْنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ*) (النحل : 10، 11).

أما الثروة الحيوانية ومنافعها فقد جاء في القرآن الكريم قوله :(*الأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ * وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ * وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ*)(النحل:5-8).

أما الثروات والخامات المعدنية فقد حوت الأرض وقشرتها وما تحت الثرى الكثير من المعادن ومصادر الطاقة فهناك إشارات إلى الحديد (*أَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ*) (الحديد:25). وكذلك ذكر النحاس بقوله (*وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ*) (سبأ:12). وعين القطر هنا هو النحاس المذاب[10].

كما إن هناك إشارات كثيرة لعناصر المناخ كالرياح والمطر وبعض الظواهر الجوية كالبرق والرعد وغيرها من عناصر البيئة.

وبالتالي فان البيئة في التصور القرآني يعني جملة الأشياء التي تحيط بالإنسان بدأ من الأرض التي تقله وصعوداً إلى السماء التي تضلّه وما بينهما من العوامل والمؤشرات المختلفة كما أنها تتعمق داخل النفس البشرية تضبط ما فيها مستعلية على غرائز الشر بل وساعية إلى تهذيبها)[11].

إن البيئة التي عاش فيها الإنسان كانت متوازنة لان لها القدرة على استيعاب النشاطات البشرية لان كل الأشياء الموجودة فيها خلقت وقدرت تقديراً إلهيا بقوله (*إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ*) (القمر:49). لكن الإنسان عندما تزايدت أعداده وتعامل مع بيئته بشكل غير منظم أحدث خللاً في مكوناتها الطبيعية وأحدث ما يسمى بالخلل بنظامها الأيكلوجي الذي يعرف بأنه "مصفوفة العلاقات التكاملية داخل وحدة بيئة معينة بين مكوناتها الطبيعية غير العضوية ( غير الحية) ومكوناتها العضوية الحية من خلال نظام دقيق ومتوازن ومن خلال ديناميكية ذاتية تحكمها النواميس الكونية الإلهية التي تضبط حركتها وتفاعلها مما يعطي للنظام القدرة على إعالة الحياة"[12].

وأشار القرآن الكريم في توازن البيئة إشارات واضحة بقوله (*وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ*) (الحجر:19). وقوله تعالى (*وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا*) (الفرقان:2). فضلاً عن الدلائل التي سبق ذكرها والتي تؤكد إن البيئة التي نعيش فيها أي الأرض وغلافها الجوي وما عليها وما في داخلها من جماد ونبات وحيوان والتي تشكل حلقات مترابطة يتأثر بعضها بالبعض الأخر بحيث أن الإخلال بنظام أي خلق من المخلوقات يؤثر سلباً على البقية ويخل بتوازنها وبالتالي يخل بتوازن البيئة ككل.

## 3. العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة:

أيا كانت طبيعة وتوجه وهدف التنمية، وأين ما وجدت الجهة التي تتحقق فيها هذه التنمية، فهي في حاجة لكي تصبح واقعاً إلى موارد البيئة. وهذا يعني أن الإنسان الذي يطمح إلى النمو يتصرف كعامل معبئ لتلك الموارد ويحدث بذلك نظاماً من العلاقات بين البيئة والتنمية. وتقوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر أساسية، هي: الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا، والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة.

ويستنتج من كل هذا أن التنمية بصفة عامة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة رهينة بما توفره البيئة من موارد طبيعية. وهكذا، فإن العلاقة بين البيئة والتنمية بديهية، غير أن المشكل يكمن في الاتجاه الذي يرسمه الإنسان لهذه العلاقة من أجل تحقيق طموحاته التنموية.

وتسير العلاقة التي تربط التنمية بالبيئة في اتجاه واحد، أي من البيئة إلى الإنسان، بحيث تزود الأولى وتضع رهن الإشارة، بينما الثاني يأخذ، ويقتطع، ويستغل، ويحول ويحدث الخلل، إلى حد أن العكس نادراً ما يلاحظ. بل أكثر من هذا، إن البيئة بحكم ما يسود داخلها من نظام وتفاعل بين مختلف مكوناتها قادرة على امتصاص الاختلال الذي يحدثه الإنسان ما لم يتجاوز هذا الاختلال حداً معيناً. وإذا تجاوز هذا الحد وهذا هو ما تتسم به تصرفات الإنسان حالياً، فإن التنمية تصبح على المدى الطويل عاملاً هداماً، قد تكون له تأثيرات على البيئة يصعب تداركها.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المجتمعات البدائية كانت تحقق الاكتفاء الذاتي بسهولة، وذلك باعتمادها فقط على عاملين طبيعيين خارجين عن النظام البيئي والأرضي، وهما الشمس والمطر. إن مثل هذه المجتمعات حالياً اختفت إذ وبدخول الإنسان عصر الصناعة أصبح له تأثير كبير على البيئة التي كانت فيما مضى بيئة طبيعية وأصبحت الآن بيئة محدثة من طرفه. إنه يستغلها من أجل الموارد ومن أجل الطاقة والسكن ويطرح فيها فضلاته المترلية والصناعية، وبعبارة أخرى، فإنه يلوثها.

إن الإنسان أصبح يمارس ضغوطاً كبيرة على البيئة أدت إلى ظهور مشكلات بيئية تختلف حجماً وخطورة حسب درجات النمو والتطور التي وصلت إليها الأمم.

ومما لاشك فيه أن جلّ هذه المشكلات ناتج عن سوء تدبير الإنسان للبيئة بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة ولكنها تفاقمت لتصبح انشغالاً جهوياً ودولياً. ومن هنا أصبحت مشاكل البيئة تهم لا دولاً محدودة بل المجتمع البشري ككل، نظراً لما لها من تأثير على الحياة بجميع أشكالها. فإذا كانت للدول حدود، فالمشكلات الناتجة عن استغلال الإنسان للبيئة تخترق هذه الحدود وقد تنتشر في أرجاء المعمور بعدة طرق. وهنا تجدر الإشارة على سبيل المثال إلى المشكلات المترتبة عن تلوث الأنهار المشتركة بين الدول، حيث أن كل ما يصيبها من ضرر قد تكون له آثار على جميع هذه الدول أو على بعضها. بالإضافة إلى الجو الذي يعلو فوق جميع القارات بحيث إذا اختل توازنه فقد ينتشر هذا الاختلال ويتعدى نطاق هذه الحدود. فالإنسان إذن أدخل تغييرات ضخمة وسريعة على النظم البيئية حيث اقتحمها بمدنه وصناعاته بجميع أنواعها، الشيء الذي أدى إلى نهب الموارد الطبيعية وتخريب بعض الأوساط الملائمة للحياة.

وباختصار، إن العالم اليوم يعيش تحت وطأة مشكلات بيئية ضخمة تكتسي صبغة كونية وعلى رأسها التغيرات المناخية المترتبة عن ظاهرة الاحتباس المترتبة بدورها عن تراكم ثاني أكسيد الكاربون في الجو الناتج عن مختلف الأنشطة البشرية الصناعية منها والاجتماعية.

فضلا عن كل ذلك أصبحت التنمية بالنسبة للإنسان مرادفة للاستهلاك والنمو اللامحدودين، حيث أن الربح الفوري وخصوصا الأنانية جعلاه ينسى أن جزءاً مهماً من هذا النمو ومن هذا الاستهلاك يتم على حساب البيئة، الشيء الذي يعرض للتخريب وللإتلاف القدرة الطبيعية للنظم البيئية على سد حاجاته وحاجات الكائنات الحية الأخرى.

إن حماية البيئة تتطلب وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة بحيث تكفل هذه الضوابط عدم تدهور النظم البيئية الطبيعية. وتتضمن هذه الضوابط ما يلي:

1- المحافظة على سلامة البيئة (خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نظافة المياه، جودة الهواء).

2- المحافظة على الموارد الوراثية للأحياء الحيوانية والنباتات، والحد من فقدان التنوع الحيوي.

3- ترشيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية (وبخاصة الموارد النباتية والحيوانية)، بحيث لا يكون الاستهلاك أكبر من قدرة هذه الموارد على التكاثر والإنتاج.

وتقضي التنمية المستدامة بأن يراعي الإنسان هذه الضوابط، ويراعي أهمية صون النظم البيئية، وأن يخطط معدلات استهلاكه بحيث يحافظ على التوازن بين احتياجاته وبين طاقة تلك النظم وقدرتها على الاستمرارية والعطاء.

**ثالثا: المسؤولية الاجتماعية في الفكر الوضعي والإسلامي:**

المسؤولية لغة هي ما يكون به الإنسان ملزما و مطالبا بعمل يقوم به، أما اصطلاحا فقد عرفها الشافعي بأنها الاستعداد الفطري الذي جبل الله تعالى عليه الإنسان ليصلح للقيام برعاية من كلفه الله به من أمور تتعلق بدينه ودنياه فإن وفي ما عليه من الرعاية حصل له الثواب وان كان غير ذلك حصل له العقاب.

**1. المسؤولية الاجتماعية في الفكر الوضعي:**

تزايد دور العولمة الاقتصادية خلال سنوات التسعينيات، ممّا أدى إلى ظهور شركات لعبت دورا في الحدّ من الفقر وعملت على تحقيق مبدأ الحق في الملكية إضافة إلى ضمان سلامة البيئة. كما اعتبر عالم المال جزءاً من المجتمع من خلال بحثه عن إيجاد طرق ترفع المكاسب الايجابية، وأطلق عليه عدّة تسميات (مواطنة الشركات، المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومساءلة الشركات).

تعددت التعاريف التي أعطيت لمصطلح المسؤولية الاجتماعية بتعدد الزوايا التي تناولتها ونتيجة لذلك سنتناول في بحثنا هذا الزاوية التي ركزت على المفهوم البيئي الذي اِختلفت تسمياته من نموذج البيئة الاجتماعية عند (JACOBY) والنموذج النوعي لحياة المديرين عند (HAY-GRAY) إلى نموذج وجهة النظر العامة لـــ (WILLIAMS)، بدأت ملامحه تظهر سنة 1960 بتحَسُّسْ المديرين في كون مسؤوليتهم الاجتماعية لا تنحصر داخل المنظمة فحسب ولا ترتبط بالسوق حصرًا، بل تمتد إلى أطراف وفئات متعدّدة تتمثل في عموم المجتمع. وخير من أوضح الفكرة هما (RALPH NADER) و (JOHN K.GALBRAITH).

أما إذا أردنا أن نربط المسؤولية الاجتماعية بمفهوم التنمية المستدامة فنجد أن البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية يعرفها بأنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي لتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم الاقتصاد و التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية و قوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة.

وتعرفها جمعية الإداريين الأمريكيين بأنها استجابة إدارة الشركات إلى التغير في توقعات المستهلكين و الاهتمام العام بالمجتمع و الاستمرار بانجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة الاقتصادية[13].

وعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها الالتزام المستمّر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسّين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل[14].

ومنه وحتى تكون الشركة مواطناً صالحاً، عليها أن تسعى إلى تحقيق ليس فقط المصلحة المالية لحملة الأسهم، بل مصالح كافة أصحاب المنفعة الآخرين (المستهلكين، الموظفين، المديرين، البيئة التي تعمل فيها ووسائل الإعلام والمجتمع عموماً). لكي تكون الشركة مسئولة اِجتماعيًا يعني أنّ الأمر أبعد من تقديم التبرعات الخيرية، يتجاوز ليشمل المشاركة الفعّالة في البرامج التعليمية والالتزام بحماية البيئة إلى جانب العمل وفق مبادئ الشفافية والمساءلة. وقد عرَّف مركز بوسطن لمواطنة الشركات (BCCCC)، مواطنة الشركات بأنها إستراتيجية الأعمال التي تحدّد القيّم التي تستند إليها الشركة في تنفيذ مهامها واِختياراتها كل يوم من طرف التنفيذيين، المديرين والعاملين لأجل الانخراط في المجتمع[15].

تستهدف الشركة أثناء ممارستها لمسؤوليتها الاجتماعية زيادة مساهمتها في التنمية المستدامة وبالتالي المحافظة على البيئة، ولتحقيق ذلك الهدف ينبغي على الشركة أن تعمل على أساس مجموعة من المبادئ التي تتمثل في[16]:

- القابلية للمساءلة،
- الشفافية،
- السلوك الأخلاقي،
- احترام مصالح الأطراف المعنية،
- احترام سيادة القانون،
- احترام المعايير الدولية للسلوك،
- احترام حقوق الإنسان.

## 2. المسؤولية الاجتماعية في التشريع الإسلامي:

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان في أحسن صورة، خلقه للعبادة وكلفه بأن يكون خليفة في هذه الأرض، و قد عرف الدكتور عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله الناصر الاستخلاف بأنه "تمكين الله للبشر عامة ولبعضهم خاصة في إحلالهم محل من قبلهم في ملكية الأرض والمال"، فالخلافة تحدد مكانة المسلم و دوره و تتحدد من خلالها مسؤولياته، والتكليف يدل على أن كل فرد مسئول عما يقوم به، ذلك أن المسلم ينظر إلى المال على أنه مستخلَفٌ فيه من قِبل مالكه الحقيقي عزَّ وجلَّ، استخلفه فيه عمن سبقه بفضله وكرمه، وسيستخلف فيه من يأتي بعده، ومن ثمَّ فإن عليه القيام بحق هذا الاستخلاف المنوط به، فالاستخلاف هو أمانة يجب أداؤها ويجب إدارة هذه الأمانة بما يحقق المنفعة للأمة كلها (المجتمع)، ومن هذا المنطلق (الاستخلاف) يتعين على رجال الأعمال ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات، ذلك أن الشركات تعتبر مؤسسات بشرية و هي جزء من الأمة الإسلامية.

وتبين الكثير من الدلائل القرآنية أن الإسلام أعطى أولوية للعمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية كما في قوله تعالى ( *وتعاونوا على البر و التقوى)* (سورة المائدة:3)، وقوله عز وجل (*آتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى و المساكين وابن السبيل)* (البقرة : 177)، (*و في أموالهم حق للسائل والمحروم)* (الذاريات: 19) وذلك كله ابتغاء مرضاة الله وليس لأي غرض دنيوي كقوله تعالى *(من يعمل مثقال ذرة خيرا يره)* (سورة الزلزلة-7)، فضلا عما يمكن أن يناله المتطوع في الحياة من بركة وسكينة نفسية وسعادة روحية لا تقدر بثمن *(فمن تطوع خيرا فهو خير له)* (سورة البقرة: 184) ، كما أن عمل الخير وإشاعته وتثبيته من المقاصد الشرعية أو الضرورات الأصيلة التي تم حصرها في خمس وهي: المحافظة على الدين، وعلى النفس، والنسل، والعقل، والمال وزاد بعضهم سادسة و هي المحافظة على العرض، فحقوق المسلم كلها مسؤوليات اجتماعية، وإن كان الفرد مطالبا بمسؤولية اجتماعية، فعلى مستوى الجماعات والشركات والبنوك تكون المسؤولية أعظم[17].

إضافة إلى هذه الدلائل القرآنية نجد كذلك مثلها في السنة النبوية الشريفة، فنجده صلى الله عليه و سلم يقول"*لا ضرر و لا ضرار*" (رواه ابن ماجة و الدراقطني)، ويشير "*كل سلامي من الناس عليه صدقة: كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين اثنين صدقة، و تعين الرجل في دابته، فتحمله عليها، أو ترفع له عليها متاعه صدقة، و الكلمة الطيبة صدقة، و كل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، و تميط الأذى عن الطريق صدقة*" (متفق عليه).

ويبين "*كلكم راع و مسئول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع و هو مسئول عنهم، و الرجل راع على أهل بيته، و هو مسئول عنهم، و المرأة راعية على بيت بعلها وولده، و هي مسئولة عنهم، و العبد راع على مال سيده، و هو مسئول عنه، ألا و كلكم راع و كلكم مسئول عن رعيته*"(رواه البخاري).

ويشير إلى الأخوة والعدالة الاجتماعية اللذين يعكسان مفهوم المسؤولية الاجتماعية في قوله (ص) "*المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، و من فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، و من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة*" (متفق عليه).

ويؤصل مفهوم المسؤولية الاجتماعية ويدعمها بقوله (ص) "*مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى*" (متفق عليه).

بالتطبيق السليم والالتزام الحرفي بالمسؤولية الاجتماعية التي نص عليها التشريع الإسلامي يمكن الوصول إلى مجتمع متقدم ومزدهر خال من الآفات سواء في الأفراد أو المجتمع أو البيئة التي تحويهم، فمبدأ العدالة الاجتماعية هو الأساس الذي يقوم عليه الإسلام، و به يرتدع المسلمين عن القيام بالحرام، كما أن مفهوم الأخوة يجعل المسلمين مسئولين أمام بعضهم بعضا.

ففي ظل العقيدة السليمة والتوحيد الخالص لله تنظم العلاقات بين العبد بربه، وعلاقة الإنسان مع غيره من الناس، وعلاقة الإنسان مع البيئة والمحيط، فعلاقة المسلم مع الله سبحانه وتعالى يسودها الحب والطاعة، ورغبته الأكيدة في نيل رضاه واجتناب غضبه وسخطه وعلى كل مسلم أن يلتزم بالشريعة الإسلامية من أجل التماس البركة في نهاية المطاف، وتحقيق الفلاح.

أما علاقة المسلم مع غيره، فيجب أن تكون مؤسسة على القيم الأخلاقية الإسلامية، مثل الثقة والصدق والحزم والعدل واحترام القانون، والعطف والتسامح، وينبغي على كل مسلم أن يكون واعيا اجتماعيا، ويوفر لمن هم تحت مسؤوليته ما يحتاجونه بلا إسراف، و فيما يتعلق بمنظمات الأعمال فإنه ينبغي أن تحترم الحق الشرعي لجميع الأطراف المعنية المتعاملة معها، مثل المساهمين والموظفين والموردين، فضلا عن البيئة[18].

مما سبق تتحدد المسؤولية الاجتماعية في الإسلام من خلال ثلاثة جوانب هامة[19]:

- **مسؤولية الفرد تجاه نفسه:** إن تكريم الله للإنسان وتفضيله على غيره من المخلوقات، وتسخيره له ما في السماوات والأرض، هي دعوة لهذا الإنسان لأن يحافظ على بدنه وحياته وبقائه، باعتماد النظافة والطهارة في الجسم والثوب والمكان، وممارسة الرياضة، والأكل من الطيبات والوقاية من الأمراض ومعالجتها، وأن يعمل على ضبط غرائزه و أن يصرف همته إلى اكتساب الصفات الحميدة، و أن يحسن أخلاقه في تعاملاته مع الغير، ليكون في النهاية محلا لأمانة التكليف و القيام بالعمل الصالح الذي يساعده على التعايش مع الجماعة و يوطد علاقات التماسك و التعاون.
- **مسؤولية المجتمع عن بعضه بعضا:** الفرد المسلم مسئول عن المجتمع الذي يعيش فيه فهو جزء منه و الجزء لا ينفصل عن الكل، و الغاية العليا هي سعادة الكل، و ربط القلوب بأواصر المحبة والأخوة، لقد اجمع الفقهاء على وجوب نفقة الموسر على قريبه المعسر و انه يجب على الأغنياء أن يقوموا بكفاية فقرائهم إذا لم تكف الزكاة.
- **مسؤولية الدولة تجاه الفرد والمجتمع:** بالرغم من الواجبات المالية التي فرضها الله على المسلمين للفقراء، فان الدولة مسئولة عن الفقراء والمحتاجين، ويحق لكل فقير أن يطالب الدولة بالإنفاق عليه، وهذه المسؤولية تجعل الدولة مسئولة عن جميع أفراد المجتمع.

**رابعا: حماية البيئة من زاوية التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية بين التشريع الوضعي والإسلامي**

الحماية في اللغة المنع والدفع، ويقال حمى فلانا، أي منعه ودفع عنه وعلى هذا فإن اصطلاح (حماية البيئة) يدل على "المحافظة على البيئة من كل ما يفسدها أو يضر بها ويلوثها". أما الرعاية فإنها تعني: حفظ الشيء وتولي أمره[20].

إن الإنسان من جراء نظرته الأنانية للبيئة أساء لخاصيات التوازن والتناسق والتناغم التي أسس عليها الله سبحانه وتعالى خلق هذا الكون، ومن جراء فصل نفسه عن البيئة وطموحه للسيطرة عليها، حدثت تغييرات كبرى أدت إلى ظهور مشكلات بيئية واسعة النطاق طالت تأثيراتها جميع المحيطات والقارات وأسافل وأعالي الأجواء. ونتيجة لذلك سنت قوانين وتشريعات لحماية هذه البيئة.

**1. حماية البيئة في التشريع الوضعي:**

مع كثرة المشكلات التي تعرضت لها البيئة منذ عهد الثورة الصناعية، ومع الزيادة المطردة في حجم هذه المشكلات، نشأ ما يعرف بالأفكار الخضراء، وهي الأفكار التي تنادي بحماية البيئة من أجل الحفاظ على كوكب الأرض وما فيه من أحياء، والحيلولة دون تردي جودة كل من الماء والهواء والتربة. وصارت المحافظة على البيئة قيمة من قيم الحضارة المعاصرة يتبناها السياسيون في برامجهم الانتخابية، والمخططون

في إستراتيجياتهم التنموية، والإعلاميون في دعاواهم الحضارية. وانتشرت الأفكار الخضراء في العديد من البلدان، مثل تلك الأفكار التي تنادي بإنقاذ الطبيعة والمحافظة على الأشجار وعدم قطع الغابات والمحافظة على التنوع الحيوي(‡) وحماية طبقة الأوزون...إلخ.
ونتيجة لانتشار الفساد البيئي وتفاقم المشكلات البيئية (المتمثلة في التلوث، والاضطرابات الكبيرة في النظم البيئية، والاحتباس الحراري، والتصحر، وكثرة الأحياء المهددة بالانقراض) فقد أصاب الهلع الكثيرين من سوء المآل والمنحدر الخطير الذي ستهوي فيه الحضارة الحديثة إذا استمرت القضايا البيئية بلا علاج ناجع.

يمكن الإشارة إلى أهم المؤتمرات واللقاءات على المستوى العالمي والقاري والإقليمي لصون البيئة من هذه المظاهر البيئية الخطيرة وهي كما يلي:

1- انعقاد **مؤتمر ستوكهولم** في السويد في 15 حزيران من عام 1972م حيث حضر المؤتمر ما يزيد على 115 دولة وكانت وقتها القوى الدولية العظمي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على طرفي نقيض ويعيشان حربًا باردة في سباق مذهل للتسلح كل على حده، لذا فإن المؤتمر لم يخرج بالنتائج المتوقعة منه لأن خوف كل طرف من الآخر كان سائدًا وقتها ولكن مع ذلك أثمر المؤتمر عن نتائج في الحفاظ على البيئة من التلوث وصدرت وثائق المؤتمر بكتاب يضم 1200 صفحة وهي تشدد على حماية البيئة والاهتمام بها كما دعا المؤتمر، جميع الدول إلى التعاضد لإيجاد سياسة موحدة تجاه البيئة[21]. ومنها عدد كبير من الدول الإسلامية وقد صدرت عن المؤتمر عدة توصيات كلها تحث على حماية البيئة واتخاذ إجراءات عملية في هذا الجانب، بيد أن هذه المقترحات والتوصيات لم تدخل حيز التنفيذ، وأخذت مشكلة التلوث تتفاقم مع ازدياد التنمية.

2- مؤتمر **ريودي جانيرو** في العاصمة البرازيلية في الفترة ما بين 3-14 حزيران لعام 1992م والذي أطلق عليه قمة الأرض وحضره 185 دولة وقامت على تنظيمه هيئة الأمم المتحدة وكانت أكبر تجمع دولي على الإطلاق لمواجهة وصون البيئة من التلوث ولعل الشعور العالمي بالمشكلة الحقيقية للتلوث البيئي هو الذي حدى بهم للاهتمام والحضور والمشاركة. تم تبني مفهوم التنمية المستدامة باعتباره قيمة حضارية، وصار تحقيق هذه التنمية أحد الطموحات والأهداف الكبرى للعديد من دول العالم المعاصر، وبخاصة بعد ما تعرضت له كثير من موارد الأرض وثرواتها غير المتجددة لخطر الاستنـــزاف، حتى صار بعضها على شفا النضوب.

وقد صدر عن القمة توصيات ونتائج جميلة ورائعة كما أنه وضع عدد 27 مبدأ لخطة عمل تتمشى معها الدول للحد من التلوث البيئي وقد سبق عرضها سابقًا.كما صدر عن القمة وثيقة مكونة من 800 صفحة أطلق عليها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وهي تدور حول التنمية الاقتصادية البيئية كي تستمر في اتجاهها السليم وهي تعم جميع ميادين الأنشطة الاقتصادية ومطابقتها مع البيئة[22] وقد حضر أغلب الدول الإسلامية هذا المؤتمر العظيم، وقد تم الاتفاق فيه على مقترحات عديدة وكانت أهم المنجزات هي:

1. التوقيع على اتفاقية حماية التنوع البيئي.
2. التوقيع على اتفاقية حماية الأرض من التقلبات المحكمة والحفاظ على طبقة الأوزون والحيلولة دون ظاهرة الاحتباس الحراري.
3. التوقيع على جدول أعمال القرن 21 من قبل كل الدول تقريبًا (139 دولة).
4. تقديم المساعدات المالية من قبل الدول الغنية إلى الدول النامية والفقيرة للمساهمة في حماية البيئة[23].

3- المؤتمر البيئي الذي عقد في مدينة كيوتو اليابانية أواخر 1997م والذي عرف فيما بعد بمعاهدة كيوتو حيث وقع اتفاق ينص على تقليص انبعاث الغازات مثل ثاني أكسيد الكربون والتي يتوقع أنها السبب في ظاهرة الاحتباس الحراري والتي تسبب تغير المناخ الذي يشهده العالم وتدخل الاتفاقية خير التنفيذ إذا صادق عليها 55 دولة مسؤولة عن انبعاث 55% من الغازات الملوثة، علمًا بأن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت المصادقة على هذه المعاهدة على الرغم من أنها أكثر الدول انبعاثًا للغازات حسب مصادر عدة[24].

---

(‡) يقصد بالتنوع الحيوي: جميع أنواع النباتات والحيوانات، والكائنات الحية الدقيقة، والنظم البيئية والآلية التي تعمل بها هذه الأنواع. ويمكن تقسيم هذا التنوع إلى ثلاثة مستويات: التنوع الوراثي (الجيني) وتنوع الأنواع الحية وتنوع النظم البيئية. والتنوع الوراثي هو مجموع المعلومات الوراثية المتضمنة في مورثات النباتات والحيوانات. انظر: **التنوع الأحيائي**، د. عبد الحكيم بدران، سلسلة قضايا بيئية، الكتاب رقم 44، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، صفحة 9: 10.

4- كما عقد مؤتمر **بون** في عام 2001م بألمانيا في محاولة لإنقاذ معاهدة كيوتو الخاصة بظاهرة الاحتباس الحراري.

5- مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في مدينة **مراكش** المغربية وقد حضر مندوبو 180 دولة هذا المؤتمر والذي قبله وكان هدفه كسابقه تعزيز معاهدة كيوتو.

6- ومن المؤتمرات المهمة أيضًا قمة الأرض أو مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة والذي عقد في جنوب إفريقيا في مدينة **جوهانسبرج** عام 2002م وقد حضره أكثر من 165 دولة.

7- مؤتمر البيئة عام 2005 في **أبوظبي** بالإمارات العربية المتحدة وقد ركز المؤتمر على تنمية مصادر النقل الصديقة للبيئة[25].

كما عقدت عدة اتفاقيات بيئية وقد شاركت فيها جميع الدول الإسلامية بلا استثناء، وكانت الدول الإسلامية ترفض أن تدفع ثمن تلوث البيئة لأن مؤتمر ريودي جايزو كان يهدف إلى تكليف دول الخليج وغيرها من الدول المنتجة للنفط دفع ضريبة الكربون ومنع الدول الغابية من قطع الأشجار، وقد تناست الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية -التي رفضت التوقيع على الاتفاقيات- أنها مصدر التلوث الإشعاعي ومصدر تدمير طبقة الأوزون بفعل منتجاتها الكيميائية المدمرة.

وارتفعت أصوات الدعوة إلى تبني القيم الخضراء وإلى إعادة النظر في علاقة الإنسان بالبيئة. ونشطت الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية التي تنادي بالمحافظة على البيئة. وفي العقدين الأخيرين وصل المدّ البيئي إلى مدى كبير، فحفلت أدبيات السياسة الخضراء برؤى جديدة تضع البشر "على مستوى متكافئ مع جميع الكائنات الحية الأخرى"[26].

ومع مطلع الألفية الميلادية الثالثة ازداد الاهتمام بتأصيل القيم الأخلاقية في مجال التعامل مع البيئة، والربط بين هذه القيم وبين أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تنفيذها الوكالات والبرامج المتخصصة بحماية البيئة. وبادرت الهيئات المتخصصة في حماية البيئة إلى توظيف القيم الدينية المرتبطة بحماية البيئة لتفعيل برامجها الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة التي توازن بين الاستغلال الرشيد للموارد البيئية وبين توفير متطلبات التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية والبشرية.

### 2. حماية البيئة ورعايتها في الإسلام[27]:

اتفقت جميع الشرائع على تحريم الإفساد في الأرض، ولفظ الإفساد عام يشمل كل ما يصدق عليه هذا المعنى العظيم من الأمور العقائدية مثل الشرك والحسية مثل قطع شجرة غير مضرة أو قتل عصفور عبثًا وما إلى ذلك من أنواع الإفساد، قال تعالى (*وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلاء اللّهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ*) (سورة الأعراف: 74) وقال الله تعالى (*وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا*) (سورة الأعراف: 85)

يحرم الإسلام كل أسباب الفساد الحسي ومنه تلويث البيئة، حماية لها وصيانة لحق الإنسان من الضرر الذي يلحق عناصر البيئة الذي تقوم حياته عليه، ويعاني الإنسان في العصر الحاضر من مشكلة التلوث المتمثلة في كثرة العوادم الملوثة لنقاء الهواء التي تفرزها الآلات، وكثرة المخلفات الصناعية التي ترمي بها الدول الصناعية إلى الصحاري والفيافي في بعض دول العالم الفقير، ومياه المجاري التي تصرف في بعض الدول في الأنهار والبحيرات... إلخ من الملوثات الكثيرة وخاصة السامة منها.

إن هذه الأضرار يحرمها الإسلام بما فيها من إلحاق الضرر بحياة الإنسان والكائنات الأخرى التي قصد الشارع حمايتها؛ لأن هذا النوع من الإفساد إبادة جماعية لجنس الإنسان أو لبعض الكائنات الحية قال الله تعالى (*مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا*) (سورة المائدة:32).

كما أن الإسلام قد حرم الإسراف بكل أنواعه ومنه الإسراف في كيفية التعامل مع البيئة حتى فيما يتصل بالعبادة، فنهى عن الإسراف في الوضوء، ففي الحديث أن النبي (ص) مر بسعد بن أبي وقاص وهو يتوضأ فقال: "*ما هذا السرف؟*) فقال: أفي الوضوء إسراف؟ قال: "*نعم، وإن كنت على نهر جار*" (أخرجه ابن ماجه في السنن في كتاب الطهارة برقم 425).

تقوم نظرة الإسلام للبيئة على حمايتها ومنع الإفساد فيها بغية المحافظة على الموارد الطبيعية وديمومتها، قال تعالى (*هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا*) ( هود :61). كما تجلى ذلك واضحاً في وصايا الرسول (ص) والخلفاء الراشدين لأمراء جيوشهم من المحافظة على

البيئات التي ينتشر الإسلام فيها خاصة وان بعض هذه البيئات تختلف كلياً عن البيئة الصحراوية أو البيئة التي نزل القرآن الكريم فيها . وأكد الإسلام على الإنسان لأنه هو المفسد ببيئته من خلال استغلاله لبيئته استغلالاً غير عقلانياً. ولقد ذكر الله هذا الموضوع بقوله (*ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ*) (الروم :41).

ورغم الاختلاف بين الفقهاء في تفسير كلمة (الفساد) لكنها تتضمن كل المعاني المادية والمعنوية التي تنتج عن سلوك الإنسان التخريبي لنفسه ولبيئته. وقد تقدم لفظ البر على البحر تأكيداً لحقيقة موضوعية هي أن نشاط الإنسان بدأ في البر وخاصة العرب في وسط الجزيرة العربية ثم امتد الفساد الى البحر كما وان اتصال العرب بالبادية أكثر من اتصالهم بالبحر فقد كانوا يهابون البحر ويخافونه وان هذا الفساد جاء ( بما كسبت أيدي الناس) أي بالذي عملته أو جمعتهُ أيدي الناس نتيجة للتطور الهائل كالمصانع والمعامل ومحطات الطاقة الكهربائية وغيرها من وسائل تطور الحياة حتى أصبح هذا التطور نتيجة للاستغلال غير العقلاني لموارد البيئة مصدر تلوث لها . كما ان هناك دلائل قرآنية أشارت إلى فساد الإنسان في بيئته في قوله تعالى (*وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ*)) ( البقرة :205) . فالفساد هنا يشمل موارد البيئة الطبيعية فضلاً عن الإنسان نفسه .

إن القرآن الكريم قد وضع مبدأ عامًا بمقتضاه يجب على الإنسان أن يجنب نفسه المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، هذا المبدأ يتجلى في قوله تعالى (*وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ*) ( سورة البقرة: 195). وهذا ينطبق تمامًا على ما نحن فيه، فإذا ما أردنا أن نقي أنفسنا المخاطر التي تفترس الإنسان إن هو لوث المياه الذي أو أساس حياته يجب عليه إتباع تعاليم الدين الإسلامي وإرشاداته سواء كان أمرًا أو نهيًا خاصة وأن سلامة البيئة وعدم سلامتها أمر يرجع إلى فعل الإنسان إذا أن ما يؤدى إلى التلوث ليس وليد الصدفة أو وليد الطبيعة إنما هو نتاج فعل الإنسان.

هذا وقد وضع الرسول (ص) تصورًا عظيمًا لحماية البيئة من العبث والإفساد وذلك في تشبيه رائع في حديثه الذي رواه مجاهد عن النعمان بن بشير أن رسول الله(ص) قال "*مثل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، وكان الذي في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقًا ولم نؤذ من فوقنا... فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعًا*" (أخرجه من رواية النعمان بن بشير، البخاري في الصحيح، كتاب الشهادات، باب القرعة في المشكلات برقم (2686).

وإذا أمعنا النظر في هذا الحديث الشريف بأسلوبه الشائق لوجدنا أن الرسول (ص) حدد مسئولية حماية البيئة من الأخطار التي تهددها –بما أوتيته من جوامع الكلم– وألقى بتبعتها على عاتق المجتمع بأسره لا تخص فردً بذاته ولا جماعة بعينها؛ لأن ما تقترفه جماعة من أعضائها سيعود بنتائجه الوخيمة بالضرورة على المجتمع بأسره ومن ثم دعوته (ص) للأمة أن تأخذ على أيدي المفسدين وإصلاحهم، بهذه النظرة الشاملة العامة يحس المجتمع بأسره بأنه كتلة واحدة متماسكة ما يؤثر في إحداها يؤثر بالضرورة في الأخريات، وقد حافظ الإسلام على البيئة ومظاهرها ومقوماتها في منهجية متكاملة الجوانب متناسقة الأركان[28].

يدعو الإسلام إلى استصلاح البيئة والمحافظة عليها من ذلك عنايته بما يمكن استصلاحه منه والانتفاع به مثل الزراعة والثروة الحيوانية التي حث الرسول (ص) عليها إلى آخر لحظة من الحياة إذ قال (ص) "*إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل*" (رواه البخاري في الأدب المفرد ص168 رقم: 489)..

إن بيئتنا التي أنعم الله علينا بها ومنحنا إياها، يتعين علينا أن نسعى لحمايتها والمحافظة عليها لتؤدي دورها كما أراد الله تعالى، وقد حذر جل شأنه كل من يسيء إليها أو يفسد فيها أو يبدلها بالعقاب الشديد، قال تعالى (*وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللّهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُ فَإِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ*) (سورة البقرة: 211) (*وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا*) (سورة الأعراف: 56).

فالإسلام خاتم الرسالات الربانية إلى البشر تضمن قواعد وضوابط السلوكيات البشر وبيئته لتستمر الحياة كما قدر الله وحتى يرث الله الأرض ما عليها قال تعالى(*وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ* ) (سورة البقرة: 36) .

إن الله لا يحب الفساد في كل شيء والفساد بمعناه البيئي، أي الاضطراب والاختلال والتخريب وعدم التناسق، يمكن أن يكون ناتجاً عن التلوث والاستغلال المفرط وغير العقلاني للموارد واقتحام وغزو الأوساط الطبيعية. وبعبارة أخرى، إن الفساد ينتج عن التغييرات التي يدخلها الإنسان بدون حسبان على نظام الترابط الذي يضمن الحياة داخل المحيط البيئي. أما الإصلاح، فيمكن ربطه بمفهوم التنظيم الذاتي الذي يضمن استمرار التوازن داخل النظم البيئية. وهذا يعني أن الله سبحانه وتعالى وفر للبيئة كل الظروف التي تمكنها من إصلاح نفسها كلما أدخلت عليها تغييرات ولكن في حدود معينة. ولهذا، فإن الله يوصي عباده بأن لا يفسدوا في الأرض خصوصاً وأن بث الفساد أسهل بكثير من القيام بالإصلاح.

وقد قام علماء المسلمين باستنباط قواعد فقهية عامة من القرآن الكريم والسنة النبوية، وهي قواعد تعدّ مفخرة للمسلمين، لكونها قد سبقت التشريعات البيئية المعاصرة وتفوقت عليها. وعلينا أن نسعى إلى تفعيلها في مجال دفع الضرر بكل صوره وألوانه، بما في ذلك الضرر الذي قد يحيق بالبيئة من جراء تصرفات الإنسان وسلوكياته غير الحميدة. وعلينا أيضا أن نعمل على إحيائها والاحتكام إليها لحل النزاعات البيئية التي تواجهها البشرية حاليا، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الأفراد، وهذه القواعد هي[29]:

– **قاعدة (الضرر يزال)**: وتستند هذه القاعدة إلى الحديث الذي رواه عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن (لا ضرر ولا ضرار) (سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، كتاب الأحكام، باب: من بنى في حقه ما يضرّ بجاره، الحديث رقم 2340، الجزء الثاني، صفحة 748). وتعني هذه القاعدة أن لكل فرد مطلق الحرية في أن يتصرف فيما يملك إذا انعدم الضرر، فإذا حدث ضرر للغير فلولي الأمر الحق في التدخل واتخاذ كل ما من شأنه أن يحول دون وقوع الضرر الذي قد يلحق ببعض مكونات البيئة أو التخفيف منه أو حتى إزالة مصدر هذا الضرر، لسد الذرائع المؤدية إلى الفساد.

– **قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح**: وقد استنبط الفقهاء هذه القاعدة من الحديث الذي رواه أبو هريرة أن رسول صلى الله عليه وسلم قال: "*ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم، واختلافهم على أنبيائهم*" (**صحيح مسلم بشرح النووي**، كتاب الفضائل، باب: توفيره صلى الله عليه وسلم وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه أو لا يتعلق به تكليف وما لا يقع ونحو ذلك، الحديث رقم 130 - (2357)، الجزء الثامن، صفحة 97.

فإذا كان استغلال موارد البيئة لتحقيق منفعة ذاتية ومؤقتة سوف يتسبب في الإضرار بهذه الموارد وإفسادها، ويتسبب في استنـــزافها، فلا يُسمَح بها، إذ إن منع الضرر والفساد يجب أن يقدم على أي منفعة عند استغلال البيئة.

– **قاعدة الضرر يزال بقدر الإمكان (ولاسيما الضرر الفاحش)**: ولولاة الأمور الحق في إجبار من يحدث ضررا في البيوت أو الشوارع أو الأسواق أو البيئة بوجه عام بإزالة الأضرار الناتجة عن أعمالهم وتصرفاتهم، والتي قد يترتب عليها الإضرار بالناس أو بالحيوانات أو بجودة البيئة.

– **قاعدة الضرر لا يزال بضرر مثله (بله بما هو أكبر منه)**: فإذا تساوى الضرر الذي يلحق بالبيئة بالضرر الذي ينتج منه حرمان صاحب حق الملكية لمشروع ما من استعمال حقه، فإنه لا يجوز لإزالة الضرر الذي يلحق بالبيئة حرمان صاحب الحق من استعمال حقه. وإذا كان هناك مصدر لتلويث الهواء في منطقة معينة (مصنع مثلا)، فلا يزال المصنع لتنشأ مكانه محرقة قمامة.

– **قاعدة الضرر الأشد يزال بالأخف**: حينما تتعارض المصالح المتعلقة بالبيئة مع مصالح الفرد تطبق هذه القاعدة. ويتفرع من هذه القاعدة قاعدتان أخريان هما:

- ✓ تحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام: ومثال ذلك: تقييد استعمال حق المالك في إقامة فرن خبز في سوق البزازين[30] حتى لا يتسبب الشرر الناتج من الفرن في احتراق المنتجات الحريرية المعروضة في السوق. وانطلاقا من هذه القاعدة نجد الكثير من الفقهاء يجيزون انتزاع ملكية عقار خاص إذا ضاق الطريق على المارة[31]، وقياسا على ذلك يمنع إقامة مصنع للأسمنت مثلا وسط حي سكني منعا للضرر الذي يعود على أهل هذا الحي[32].
- ✓ يختار أهون الشرين أو أخف الضررين. فمثلا إذا تعذر نقل النفايات المنـــزلية إلى مناطق غير مأهولة بالسكان، وأريد حرقها للتخلص منها، فيمكن أن يجرى ذلك قرب المناطق البعيدة نسبيا ذات التعدد السكاني الأقل، بدلا من حرقها في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية[33].

– **قاعدة الموازنة بين المصالح:** وتعني هذه القاعدة أن المصالح إذا تعددت وتعارضت فإنه يعمل بالترجيح بينها، وتغليب الأهم منها على ما دونها. ومثال ذلك أن يقدم المرء شراء المنتجات الصديقة للبيئة على المواد الضارة بها أو المستنـــزفة لطبقة الأوزون مثلا.

– **ما جاز بعذر بطل بزواله:** من حق ولي الأمر وقف بعض الأعمال إذا كان ضررها على بيئة الإنسان أكثر من نفعها، لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح. وإذا كانت الجماعة تحتاج إلى الأعمال التي يترتب عليها ضرر فإن حاجتها تنـــزل منـــزلة الضرورة في إباحة المحظور، على أن يدفع الضرر بقدر الإمكان، وأن تقدر الضرورة بقدرها. وبمجرد زوال الحاجة إلى تلك الأعمال، فعلي ولي الأمر وقفها لأن ما جاز بعذر بطل بزواله.

– **ما يؤدي إلى الحرام فهو حرام:** يقع تحت طائلة الحرام هنا كل ما يضر الناس، ومن ثم فإن أي مصدر يضر الناس في صحتهم أو راحتهم، مثل ابتعاث غازات تؤذيهم، أو إحداث ضوضاء تقلق راحتهم، يعدّ أمرا غير مقبول.

– **ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب:** فمثلا إذا كان من مقتضيات الحد من تلوث البيئة في بلد ما ضرورة استصدار مرسوم أو وضع معايير تحدد مواصفات الملوثات التي تقذف بها عوادم المصانع والسيارات في بيئة هذا البلد، فإن استصدار مثل هذا المرسوم يصبح واجبا، لأن الواجب الأصلي (حماية الناس من أضرار التلوث) لا يتم إلا به[34].

– **ولي الأمر في خدمة الرعية:** وهذا يقتضي أن تعمل السلطات جميعها بما يحمي المجتمع من خطر يحدق به أو يتهدده، أي التوقي من الضرر حتى لا يقع، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لعلاج هذا الخطر في حالة وقوعه. فمثلا، إذا تعرض الناس لخطر تلوث الهواء في منطقة معينة بسبب سوء الصيانة في مصنع معين فيها، فعلى ولي الأمر العمل على إزالة مصدر هذا الخطر.

– **تدخل ولي الأمر منوط بالمصلحة:** من واجب ولي الأمر رعاية مصالح الرعية والمحافظة على تنفيذ الأحكام، وولي الأمر نائب عن الأمة في تنفيذ شرع الله ، ولهذا فتدخله في شئون الرعية منوط بتحقيق مصالحهم ورعاية شئونهم[35]. فإذا وقعت مفسدة كان على ولي الأمر التدخل لدرئها، ولكن هذا التدخل ليس مطلقا، وإنما هو مقيد فقط في حدود ما يجلب النفع ويبعد الضرر.

**الخاتمة:**

من استقراءنا لبعض آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية نجد أن الإسلام كان السباق في وضع قواعد وقيم عظمى لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة، والتأكيد على أهمية البيئة والعمل على الحفاظ عليها وصيانتها والحفاظ على توازنها لبقائها بيئة مناسبة، وأنه حث على العمل وتحقيق التنمية المتكاملة بمختلف صورها، وعمل على حماية المخلوقات التي تعيش على الأرض والإحسان إليها، بما في ذلك حماية الإنسان من شرور نفسه ومن ظلم أخيه الإنسان، مع الاستفادة مما في الأرض من موارد ومقدرات وفق ضوابط خاصة من غير إفراط ولا تفريط. و لم يقتصر ذلك على تحديد أساليب الثواب للمحسنين للبيئة والعقاب للمسيئين لها، بل تعدّت ذلك إلى جعل أخلاقيات التعامل مع البيئة سلوكا حميدا يجب أن يلتزم به المسلم ويراقب في أدائه ربه.

إن الإنسان مستخلف وليس مالكًا للبيئة ومواردها حتى يتصرف فيها على هواه دون ضوابط، فالإنسان وصى على هذه الموارد البيئية لا مالك لها مثلما هو مستخلف على نفسه وليس مالكًا فالإنسان ملك لخالقه.

وكون الإنسان مستخلفًا على إدارة واستثمار محيطه الذي يعيش فيه فعليه صيانته والحفاظ عليه من أي تدمير أو تخريب، فأي شكل من أشكال الضرر سواء للبشر أو لغيرهم من المخلوقات قد نهى عنه الإسلام.

فالبيئة بمواردها الطبيعية لا تعتبر ملكًا خالصًا لجيل من الأجيال يتصرف بها كيفما يريد، إنما هي ملك وميراث دائمًا للبشرية لا يستطيع أي جيل أن يدعى لنفسه ملك هذا الحق

**الهوامش:**

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، الجزء الخامس عشر، صفحة 341.

[2] المرجع السابق، الجزء الثاني عشر، صفحة 213.

[3] سعاد عبد الله العوضي، **البيئة والتنمية المستدامة**، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، صفحة 7.

[4] ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء الأول، صفحة 36-37.

[5] محمد مرسي، **الإسلام والبيئة**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص.18.

[6] محمد عبد القادر الفقي، **البيئة: مشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث (رؤية إسلامية)**، مكتبة ابن سينا، القاهرة، صفحة 8-10.

[7] ياسر كاصد الزيدي ، **الطبيعة في القرآن الكريم** ، الدار الوطنية للتوزيع والنشر ، بغداد ، 1980،ص45.

[8] منصور حسب البني ، **البيئة في آيات محكمات** . بحث منشور على الانترنت على الموقع .

h HP // WW. Environment. Prg.14 islamic/sub 1. htm. P 1-2.

[9] ابراهيم حازم ، **الخواص القرآنية وشمولية الحصر** ، مجلة عالم البناء . عدد يوليو ، القاهرة ، 1985، ص86-28 .

[10] محمد بن احمد الأنصاري، **الجامع لأحكام القرآن**، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، المجلد15 ، 1405هـ ، ص40 .

[11] عبد الحكيم عبد اللطيف الصعيدي، **البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني**، ط2 ، الدار المصرية اللبنانية- القاهرة (بدون سنة طبع) ص 101.

[12] ياسر كاصد الزيدي، مرجع سابق ، ص 128.

[13] محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى،2007، ص 17

[14] رقية عيران، **المسؤولية الاجتماعية للشركات سوق فلسطين للأوراق المالية**، بحث منشور على الموقع الالكتروني : www.google.com

[15] الكسندر سكولنيكوف وجوش ليتشمان وجون سوليفان، **النموذج التجاري لمواطنة الشركات**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، التقرير رقم 410، 27 ديسمبر 2004، ص:7.

[16] **تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر 2011**، نقلا عن الموقع الالكتروني، www.idsc.gov.eg

[17] مركز مراس للاستشارات الإدارية، **تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة تطوير المسؤولية الاجتماعية للشركات** /مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، 2010، ص : 28.

[18] Rusnah Muhamad; **Corporate Social Responsability : an Islamic perspective;** research presented to : the international conference on global research in business and economics; Bangkok; Thailand; 2007; pp: 5-6.

[19] إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام (مفاهيم، مناهج، تطبيقات)**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996، ص ص : 75-76.

[20] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 2002م، صفحة 173.

[21] رعاية البيئة من التلوث ص(180).

[22] انظر: رعاية البيئة من التلوث (181-182).

[23] حماية البيئة الخليجية ص(141).

[24] رعاية البيئة من التلوث (182-183).

[25] انظر: رعاية البيئة من التلوث ص(183-184، 185، 186).

[26] أنطوني جيدنز، **بعيدا عن اليسار واليمين**، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، الكتاب رقم 286، صفحة 269.

[27] محمد بن يحيى بن حسن النجيمي، **البيئة والحفاظ عليها ن منظور إسلامي**، مجلس مجمع الفقه الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته التاسعة عشرة بالشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة) من 26 إبريل إلى الأول من مايو 2009م.

[28] محمد مرسي، مرجع سابق، ص، 106-107.

[29] تم اعداد هذا الجزء اعتمادا على: محمد عبد القادر الفقي،**ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية**،الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول : القيم الحضارية في السنة النبوية الأمانة العامة لندوة الحديث، بحث منشور على الموقع الالكتروني: **www.nabialrahma.com**

[30] ابن نجيم الحنفي، الحموي (أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن محمد مكي الحسيني)، **غمز عيون البصائر على الأشباه والنظـــائر**، دار الطباعة العامرة، الأستانة، الجزء الثاني، صفحة 122.

[31] جميل أكبر، **عمارة الأرض في الإسلام**، صفحة 201.

[32] محمود صالح العادلي، **الإسلام وحماية البيئة**، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، الرياض، العدد23، السنة السادسة، صفحة 34.

[33] عدنان أحمد الصمادي، **منهج الإسلام في الحفاظ على البيئة من التلوث**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، السنة السابعة عشرة، العدد الحادي والخمسون، صفحة 331.

[34] صبري الدمرداش، **تلوث الهواء: المشكلة والحل**، الأمانة العامة للأوقاف، الصندوق الوقفي للمحافظة على البيئة، الكويت، 2000م، صفحة 93.

[35] السبكي (تاج الدين عبد الوهاب بن علي)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء الأول، صفحة 41.